

التأثيرات السياسية في استدامة الدين العام في موازنة العراق 2019

م.م أحمد حامد جمعة هذال*

د. كمال فيلد البصري**

المستخلص

توضح هذه الدراسة تحليل واقع السياسة المالية في موازنة العراق 2019، ويتم تقييم ذلك التحليل عن طريق تتبع عناصر الموازنة العامة من النفقات العامة والإيرادات العامة، وتركز الدراسة على حجم التأثير السياسي على مسار الانفاق العام، وكذلك تحليل الانفاق والإيرادات العامة في مختلف قطاعات وأبواب الموازنة العامة، كما تبين هذه الدراسة حجم المخاطر الناجمة عن استمرار العجز المالي، وكذلك مخاطر الدين العام وفق مؤشرات تحليل استدامته ضمن المؤشرات المالية والاقتصادية المعبرة عن مخاطر الدين العام، وأكدت الدراسة على أن الانفاق العام لا يزال يستند الى القرار السياسي ولا يحقق مبادئ واهداف الموازنة الاقتصادية التي تحقق المنفعة العامة، فالضرورة تقتضي وجود كفاءة في الانفاق وعدالة في التوزيع حتى نتجنب مخاطر الدين العام المقبلة وتأثيرها على الاجيال القادمة.

الكلمات الرئيسية، السياسة المالية، الاقتصاد السياسي في الموازنة العامة، الاستدامة المالية، استدامة الدين العام.

Political Influences On The Sustainability Of Public Debt In The 2019 Iraq Budget

Ahmed hamed alhathal

Ahmedmms29@gmail.com

Dr.Kamal Field Al Basri

Kamal.albasri@gma

Abstract

This study clarifies the analysis of the reality of the financial policy in the budget of Iraq 2019, and that analysis is evaluated by tracking the elements of the public budget from public expenditures and public revenues, and the study focuses on the size of the political impact on the path of public spending, as well as the analysis of public spending and revenues in various sectors and sections of the public budget. This study also shows the size of the risks resulting from the continuation of the financial deficit, as well as the risks of public debt according to the indicators of its sustainability analysis within the financial and economic indicators that express the risks of public debt. The study emphasized that public spending is still based on the political decision and does not achieve the principles and objectives of the economic budget that achieve the public benefit. The necessity requires efficient spending and fair distribution in order to avoid future public debt risks and their impact on future generations

Keywords: Fiscal Policy, Political Economy In The Public Budget , Financial Sustainability, Sustainability Of public Debt.

* باحث اقتصادي

** رئيس هيئة أمناء المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي

مقدمة

ان اعداد الموازنة هو تجسيد لصيغة العقد الاجتماعي والذي بموجبه يهب المواطن حقوقه المالية للحكومة (كما في عوائد الثروة النفطية) مقابل أن تقوم الحكومة بإنفاق هذه الحقوق على المرافق المختلفة معبرة عن تطلعات المواطنين المدونة في استراتيجية الموازنة التي هي لسان حال الخطة الوطنية والسياسة المالية المعتمدة، وتُعد موازنة 2019 كسابقتها موازنة بنود (موازنة تقليدية) وهي من أقدم أنواع الموازنات ويغيب عنها (الاتجاه الرقابي) والذي يهدف اساساً الى وجود نظاماً رقابياً على الانفاق العام، وتهتم بنود الصرف وليس التركيز على مدى التزام كل الوحدات الحكومية من بنود الانفاق والايراد، إذ يهتم هذا النوع من الموازنة بجانب الانفاق ومن ثم التوجه نحو تحصيل الايرادات، ونلاحظ ان الموازنة في نسختها الاخيرة المعدلة قد أبتت على سعر البرميل النفطي والذي قدر بـ (56\$) لكل برميل نفطي، وتُعد هذه الموازنة ثاني اكبر الموازنات العراق من حيث النفقات إذ قدرت النفقات العامة بـ (133) ترليون دينار، فيما قُدرت الايرادات العامة نحو (105) ترليون دينار، بعجز وصل نحو (27) ترليون دينار ويُعد اعلى عجزاً مالياً مر به العراق منذ عام 2003.

اهمية الدراسة: أحد الاركان الاساسية في السياسة الاقتصادية هي السياسة المالية، وهي المحرك الاساس لعناصر الطلب الكلي حسب النظرية الكينزية، وتحليل واقع السياسة المالية له اهمية بالغة في الاقتصاد العراقي وذلك من اجل الوقوف على مكامن الخلل ونقاط الضعف في السياسة المالية بعد دراسة معمقة وهذه توفر الامكانية الاقتصادية لصانع القرار في العراق، من أجل تحقيق تطلعات الخطة الوطنية فيما يتعلق بالتنمية البشرية والتنمية القطاعية، وفي معالجة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد.

مشكلة الدراسة: تدور مشكلة الدراسة حول السياسة المالية في العراق ومدى قابليتها للاستمرار والاستدامة في ظل تقلبات أسعار النفط الدولية التي تسبب العجز المالي وارتفاع حجم الدين العام، وكذلك المخاطر الناجمة عن التوزيع غير العادل في الموازنة استناداً الى الاتفاقات السياسية في توزيع الإنفاق العام على المحافظات والاقليم، وكذلك النسب المنخفضة في القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعي والصناعي، فضلاً عن تردي شركات القطاع العام وتحولها من شركات منتجة رابحة الى شركات خاسرة.

فرضية الدراسة: انطلقت الدراسة من: أن انخفاض قدرة المالية العامة لتحقيق الكفاءة في الإنفاق يعود الى تأثير الجانب السياسي في الموازنة، وأن اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية بنسبة تتخطى حاجز (88%) يعرضه الى الصدمات المالية وارتفاع حجم الدين العام، وبالتالي عدم الاستدامة المالية وبالتالي استدامة الدين العام.

اهداف الدراسة:

- 1- دراسة تحليلية في الاسباب والمعالجات في موازنة 2019 ومدى تحقيقها للاستدامة المالية وبالتالي استدامة الدين العام.
- 2- التأثيرات السياسية في المالية العامة في موازنة 2019.
- 3- اسباب واثار استدامة الدين العام في موازنة 2019.

منهجية الدراسة: اعتمدنا على استخدام المنهج الاستقرائي القائم في عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج منها، وهذا ما ساعد الباحث على ملاحظة الجزئيات والتعرف على المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها.

خطة الدراسة: من أجل التحقق من الفرضيات التي تم صياغتها وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات، إذ تناول المبحث الأول، الجانب النظري للموازنة العامة والسياسة المالية، أما المبحث الثاني فقد تناول التأثير السياسي في موازنة 2019، أما المبحث الثالث فقد أبرز تحليل استدامة الدين العام في موازنة 2019.

المبحث الاول، ماهية الموازنة العامة وشفافيتها

اتجهت الموازنة العامة وحسب المفهوم الحديث الى تحليل اعمق مما كانت عليه سابقاً، إذ انتقلت من كونها مجرد بيانات مالية وحسابات وأرقام تقدر الإيرادات والنفقات الى مرآة عاكسة للحكم عبر أدوات السياسة المالية بالنظر لفلسفة الدولة في الحكم.

اولاً، تعريف الموازنة العامة: أن الموازنة في الفكر الحديث هي الاداة التي تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية وبما يكفل التوازن العام في الاقتصاد على كافة الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي فهي وثيقة رسمية قانونية تتقدم بها السلطة التنفيذية الى السلطة التشريعية لغرض المصادقة عليها والهدف منها هو تحقيق مجموعة من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية¹.

ثانياً، عجز الموازنة: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لا يسمح بحدوث العجز في الموازنة لأنه يفترض أن تكون النفقات العامة مساوية للإيرادات العامة، وهذا هو مبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أما الفكر الكينزي أجاز بوجود عجز الموازنة وبالتالي امكانية تمويله من خلال التمويل التضخمي في حالة تعرض الاقتصاد إلى انخفاض في مستوى التشغيل الكامل واشترط في ذلك التوقف عن هذه الوسيلة في حالة وصول الاقتصاد الى التشغيل الكامل، ويمكن تعريف عجز الموازنة على انه الاختلال الناجم عن انخفاض مستوى الإيرادات عن النفقات العامة، أي يكون الانفاق أعلى من الإيراد وبالتالي تلجأ الحكومة لسد هذا العجز عن طريق الاصدار النقدي الجديد او عبر اداة الدين العام او بقية الوسائل المالية المتاحة².

ثالثاً، السياسة المالية: أن الحكومات تستطيع استخدام عدة أدوات لتوجيه الموازنة العامة سواء كانت في حالة العجز او الفائض ومن هذه الأدوات هي أدوات السياسة المالية في الموازنة المتمثلة بالإنفاق العام والإيرادات فالنفقات العامة تشكل الطلب الكلي في الاقتصاد لأنه يتحدد بصورة مستقلة عن الدخل فلا بد للحكومات ان تقوم بعملية الانفاق حتى وان كان الدخل منخفضاً، وكذلك فان الإيرادات المتمثلة بالضرائب وجبايتها تعد اداة مهمة من أدوات السياسة المالية تقوم بها الحكومة من أجل تمويل الانفاق أو جزء منه او لأهداف اقتصادية واجتماعية³، وعليه فأن السياسة المالية هي مجموعة من الادوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين.

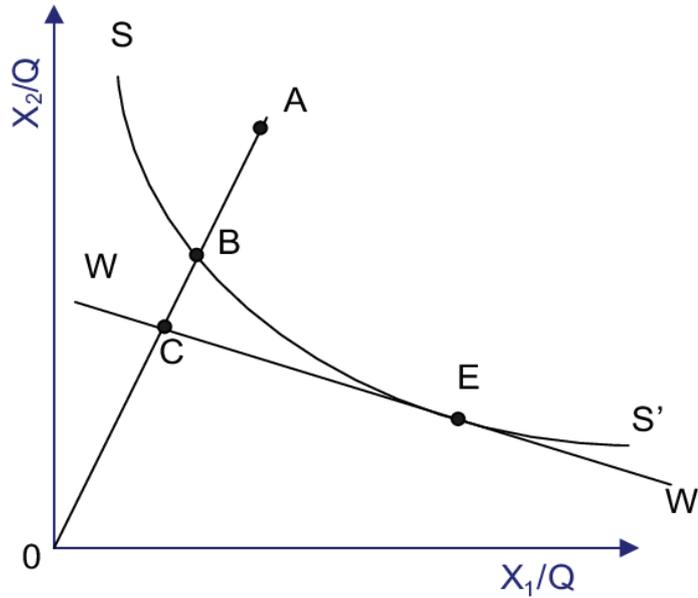
¹ عدنان محسن الظاهر، الموازنات العامة في الدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2007، ص15.

² ج. اكلي، الاقتصاد الكلي، ترجمة عطية مهدي، النظرية والسياسات، الجزء الاول، 1984، ص286.

³ عبد الوهاب الامين، زكريا عبد الحميد باشا، الاقتصاد الكلي، دار المعرفة الكويت 1983، ص113.

رابعا، كفاءة الموازنة العامة، بالاعتماد على أدبيات الاقتصاد الجزئي، يوضح الشكل (1) مستويات الكفاءة التي يمكن أن تحققها الموازنة العامة بالاعتماد على الاختيارات البديلة في الاقتصاد، ويوضح مجموعة من النقاط الواقعة على منحنى السواء وأخرى لا تحقق اشباع لأنها تبتعد عن منحنى السواء وعن امكانات المجتمع المتوفرة، ويلاحظ أن امام المخطط نوعين من الكفاءة هما الكفاءة الفنية والكفاءة الاقتصادية، فالنقطة (A) لا تحقق الكفاءة الاقتصادية والفنية لأنها تقع خارج منحنى السواء وتستخدم مدخلات اعلى لنفس مستوى الانتاج، اما النقطة (B) فتحقق الكفاءة الفنية لأنها تقع ضمن خط التكاليف الا انها لا تحقق الكفاءة الاقتصادية وهذا ينطبق على الموازنة العامة في العراق لأسباب سياسية تضر بمصالح بعض المسؤولين او عدم الشعور بالمسؤولية اتجاه البلد من قبل المتنفذين، اذ كان بالإمكان تحقيق الكفاءة الاقتصادية والفنية معا اذا تم توصيل خط آخر يقطع منحنى السواء مرورا بالنقطة (E) وهي النقطة التي تحقق الكفاءة الاقتصادية والفنية معاً، والمخطط يستطيع الوصول الى هذه النقطة في حالة وضع الموازنة العامة ضمن معايير الاداء والجدوى الاقتصادية في بنود الانفاق العام واستخدام معايير الشفافية في الموازنة التي لها دوراً مميزاً في المحاسبة ورفع اداء الموازنة فضلا عن تصحيح الانحرافات المستقبلية عن طريق اصدار موازنة المواطن.

الشكل (1): الكفاءة الفنية والاقتصادية في الموازنة



Source: Luis R. Murillo-Zamorano ECONOMIC EFFICIENCY AND FRONTIER TECHNIQUES, University of York and University of Extremadura, P34.

خامسا، شفافية الموازنة العامة،

1- مفهوم شفافية الموازنة: الشفافية مصطلح حديث، ويعرفها صندوق النقد الدولي (IMF) على أنها التزام الصراحة مع الجمهور بخصوص اتجاهات المالية العامة للدولة، سواء كانت السابقة أو الحالية أو المستقبلية، فضلاً عن هيكل الحكومة ووظائفها التي تحدد سياسات المالية العامة والنتائج المترتبة عليها،

وتشجع الشفافية على زيادة مساءلة الحكومة وتعزيز مصداقيتها¹، وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والدولي على انها الافصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالموازنة في الوقت المناسب وبأسلوب منهجي، اما شركة الموازنة الدولية (IBP) فقد عرفت على بانها مقدرة الافراد في الدولة للحصول على كافة المعلومات المتعلقة بمختلف انواع الانفاق والدخول والايادات، وفي دراسة لصندوق النقد الدولي عام 1998، عرفت ايضاً على انها الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بكافة المعلومات بهيكل وظائف القطاع العام ونوايا السياسة المالية وحسابات القطاع العام والذي من شأنه تعزيز المساءلة وتثبيت المصداقية².

2- وثائق الشفافية للموازنة العامة: تتكون وثائق الموازنة من ثمانية مراحل ينبغي توفرها للجمهور اثناء عملية اعداد الموازنة، وهي تلك التي يكون جميع المواطنين قادرين للحصول عليها من خلال الجهة المخولة بإصدارها، حيث حددت شركة الموازنة الدولية (IBP) الوثائق الثمانية الآتية³:

أ- **البيان التمهيدي للموازنة:** تكشف هذه الوثيقة عن معلومات واسعة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، فهي تحدد توقعات الحكومة الاقتصادية وايضاً الدخل والنفقات والديون المتوقعة.

ب- **مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية:** هي مجموعة الوثائق المقدمة من قبل السلطة التنفيذية الى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليها، توضح تفاصيل الايرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغيرات المقترحة في السياسة المالية والمعلومات الاخرى الضرورية لفهم الموقف المالي.

ت- **الموازنة المقررة:** هي الموازنة التي يتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية.

ث- **التقارير الدورية:** تشمل هذه الوثائق على معلومات حول الايرادات التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها وكذلك الديون المستدانة على المستويات المختلفة، التي يتم اصدارها كل ثلاثة اشهر او كل شهر.

ج- **المراجعة نصف السنوية:** تحتوي هذه الوثيقة على تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، من منتصف العام المالي، وبما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية الرئيسية في الموازنة والتوقعات المحدثة لنتائج الموازنة.

ح- **تقرير نهاية السنة:** تعرض هذه الوثيقة حسابات الحكومة في نهاية العام المالي وتشمل تقييم التقدم الذي تم نحو تحقيق اهداف سياسة الموازنة.

خ- **تقرير المراجعة:** صادر عن جهاز الرقابة الاعلى الخاص بالدولة، وتعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.

د- **موازنة المواطن:** هو اصدار بسيط وقل فنية من موازنة الحكومة مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسية للجمهور.

1 @ IMF (International Monetary Fund) : Fiscal Transparency, Accountability, and Risk, prepared by The fiscal Affairs Department in collaboration with The statistics Department, August 7, 2012, p . 5

2 نزيه عبد المقصود محمد، شفافية الموازنة العامة للدولة، اهميتها، واليات تعزيزها، كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر، 2015، ص20.

3 مسح الموازنة المفتوحة لعام 2017، شركة الموازنة الدولية (IBP) ص18، الشبكة الدولية للإنترنت على الرابط التالي: www.internationalbudget.org.

المبحث الثاني، تحليل هيكل الموازنة العامة في العراق المطلب الاول، سياسة الايرادات العامة في الموازنة العامة

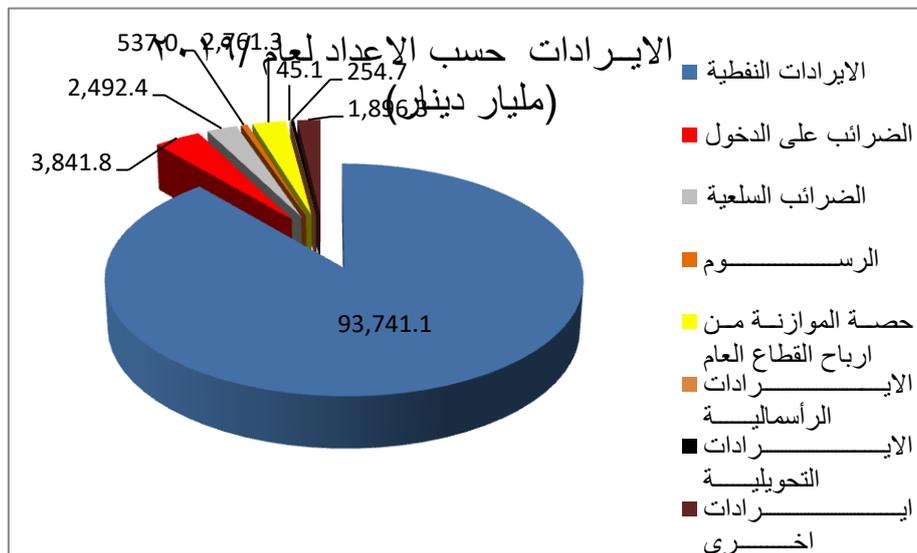
يبين الشكل (2) ان الايرادات العامة لعام 2019 بلغت (105) ترليون دينار، (89%) منها هي إيرادات نفطية و(11%) منها إيرادات غير نفطية، وتم تحديد سعر البرميل النفطي بواقع (56) دولار للبرميل الواحد، بكمية انتاج بلغت (3,880,000) برميل يوميا، وبالنظر الى الشكل (3) يمكن التعرف على واقع الإيرادات العامة، ويبين انه لا تزال الإيرادات النفطية هي المهيمنة على مجمل الموازنة الإيرادية، ولعل هذه المشكلة لم تغادر الموازنة العامة منذ عام 2003 ولغاية الان، أذ يبين الشكل (4)، تطور الإيرادات العامة للمدة (2007-2018) اذ بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية عام 2008 (88%) وهي ادنى قيمة للإيرادات النفطية تحققت خلال هذه المدة وبلغت قيمتها نحو (48) ترليون دينار، والسبب في ذلك هو الازمات المالية العالمية التي ادت الى انخفاض اسعار النفط والطلب العالمي مما ادى الى انخفاض هذه الإيرادات فيما لم تبلغ قيمة الإيرادات غير النفطية سوى (7,3) ترليون وبنسبة مساهمة بلغت نحو (10%) وهذا يؤكد ريعية الاقتصاد العراقي والاختلال الهيكلي في الموازنة العامة، اما اعلى قيمة تحققت خلال هذه المدة هي في عام 2013، وبلغت (130,23) ترليون دينار، وبنسبة مساهمة (92%) من اجمالي الإيرادات، وهذا يعود الى الانتعاش الحاصل في اسعار النفط الدولية الذي ادى الى ارتفاع حجم الإيرادات النفطية في الموازنة العامة، وكما مبين في الشكل(4).

اما الشكل (5) فيبين هيكل الإيرادات غير النفطية وهي في اسوء احوالها، اذ نلاحظ انه في العام 2017 قد بلغت الضرائب على الدخول نحو (3) ترليون، فيما بلغت الضرائب السلعية ورسوم الانتاج نحو (1,9) ترليون دينار، اما الرسوم فقد بلغت (689) مليار دينار، وحصّة الموازنة من ارباح القطاع العام بلغت (887) مليار دينار، فيما بلغت الإيرادات الرأسمالية (125) مليار دينار، اما الإيرادات التحويلية فقد بلغت (2,810) ترليون دينار، ولم تبلغ باقي الإيرادات الا (1,104) ترليون دينار، وبالنظر الى الإيرادات غير النفطية في العام 2018 نلاحظ هنالك تحسن في هذا النوع من الإيرادات في الموازنة، اذ بلغت على التوالي (5,894) ترليون دينار، و(2,681) ترليون دينار، و(742) مليار دينار، و(927) مليار دينار، و(121) مليار دينار، و(2,063) مليار دينار، و(1,104) ترليون دينار، وبالرغم ما ان هذه الزيادة متواضعة الا انها ممكن ان تكون انطلاقة لتحسن الإيرادات غير النفطية، الا انه نلاحظ انخفاض هذا النوع من الإيرادات في العام 2019 كما مبين في الشكل (5)، اذ انخفضت اغلب هذه الإيرادات مقارنة بعام 2018 وبلغت نسبة انخفاض الضرائب على الدخول والثروات نحو (-34%) فيما بلغت نسبة الانخفاض في الضرائب السلعية نحو (-7%) اما الرسوم فقد انخفضت بنسبة (-27%) فيما كانت نسبة انخفاض الإيرادات الرأسمالية تصل الى (-62%) والإيرادات التحويلية بنسبة انخفاض بلغت اكثر من (-87%)، وهذا يؤكد ان الاقتصاد العراقي لا يزال يدور في حلقة مفرغة في اعتماده على الإيرادات النفطية التي تجعل منه منخفض السيولة في سد نفقاته من المصادر الثروة غير النفطية التي لم تستثمر لغاية الآن.

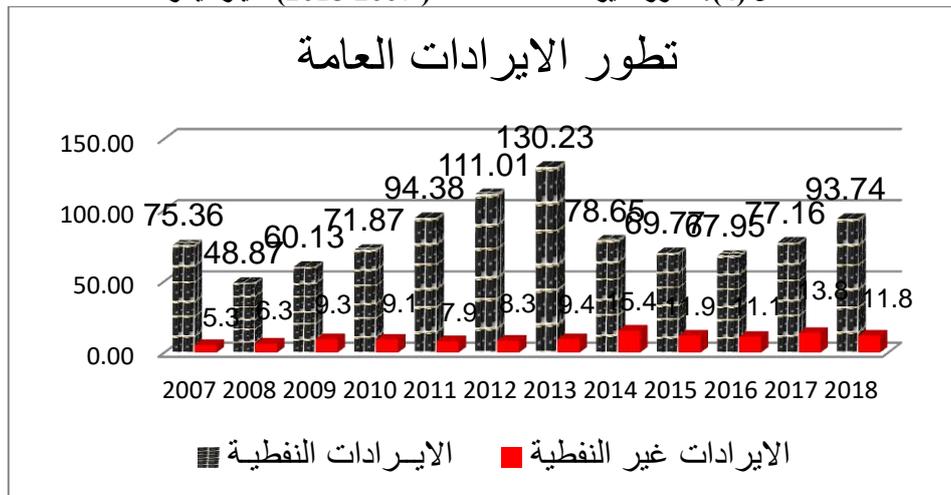
الشكل (2): الإيرادات العامة لعام (2019) مليار دينار



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على موازنة 2019 المنشورة في جريدة الوقائع الرسمية.
 الشكل (3): مصادر الإيرادات العامة في موازنة (2019) مليار دينار

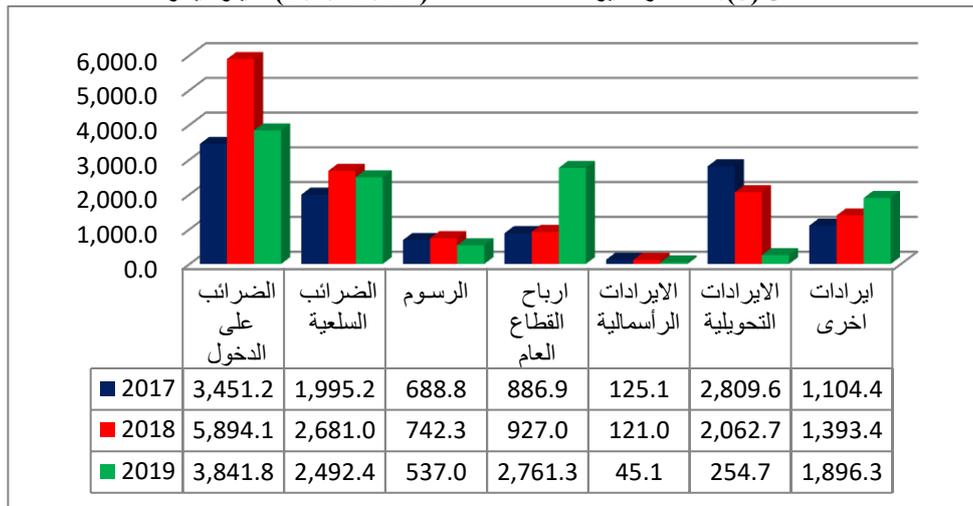


المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على موازنة 2019 المنشورة في جريدة الوقائع الرسمية.
 الشكل (4): تطور الإيرادات العامة للمدة (2007-2018) مليار دينار



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على دائرة الموازنة العامة للمدة (2018-2007)

الشكل (5): مصادر الإيرادات العامة للمدة (2017-2019) مليار دينار



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على دائرة الموازنة العامة للمدة (2007-2018).

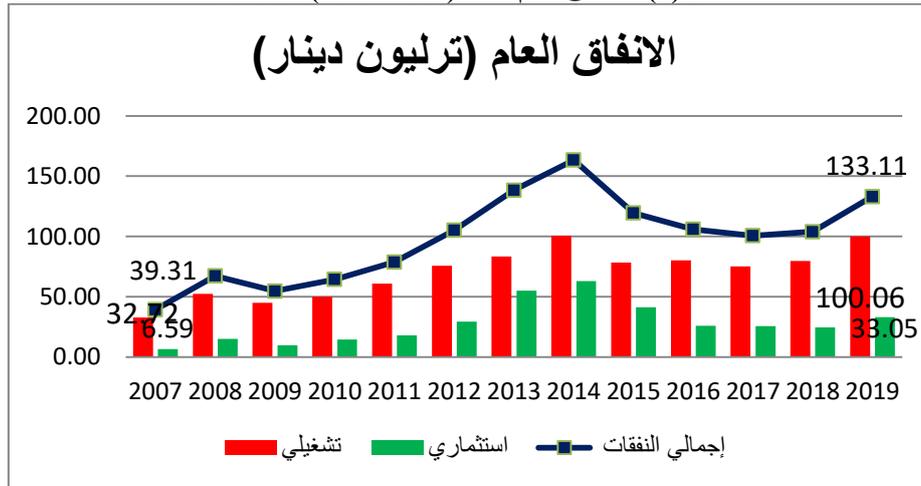
المطلب الثاني، سياسة الانفاق في الموازنة العامة،

إن تغيير وظيفة الموازنة العامة في الدول الرأسمالية من وظيفتها التقليدية (الدولة الحارسة) الى وظيفة التدخل الاقتصادي لنقادي الأزمات الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي وتنوع الإنتاجية أدى ذلك الى تنامي إيرادات ونفقات الموازنة العامة وتعاضمها¹، أما في العراق فنلاحظ العكس تماماً، من حيث تخطيط وإعداد الموازنات التي توضح تنامي الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري المتدنية تخصيصاته وكما موضح في الشكل (6) اذ يبين ان الانفاق العام ارتفع بشكل تدريجي، وبلغ عام 2007 (39.31) ترليون دينار استحوذ الانفاق الجاري منه نحو (82%) من اجمالي النفقات العام فيما لم تبلغ نسبة الانفاق الاستثماري سوى (18%) من اجمالي الانفاق وهذه نسبة متدنية جدا ولا تتسجم مع واقع الاقتصاد العراقي الذي يحتاج نسبة لا تقل عن (40%) ليقوم بعملية تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، واستمرت نسب الانفاق التشغيلي ترتفع عن الاستثماري وتستحوذ على مجمل نسب الانفاق العام لبقية السنوات بين نسبتي (66% - 85%)، اما العام 2019 فقد كانت نسبة الانفاق الجاري من الانفاق العام نحو (75%) ويرجع انخفاض هذه النسبة الى تضخم حجم الموازنة العامة والذي بلغت (133,11) ترليون دينار خصصت نسبة (25%) منها الى الانفاق الاستثماري، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة قليلا عن السنوات السابقة الا انها لا تلبى طموح الارتفاع بالواقع الاقتصادي. نلاحظ أن الانفاق الجاري لا يزال يهيمن على الموازنة العامة وعادة ما تنفق برتبة عالية ويفترض أن تقوم المالية العامة بتشغيل الطاقات الإنتاجية للوصول الى الإنتاج المستهدف، وعند المقارنة بين الطاقات المتاحة للمؤسسات الخدمية يظهر لنا حجم الهدر في تلك التخصيصات الذي يؤشر على الاعتماد على المورد الريعي وسوء الإدارة فيه، فضلا عن الاعباء التي يتحملها الاقتصاد العراقي نتيجة تسديد مستحقات الدين العام والذي بلغ حجمه في موازنة 2019 (10,792) ترليون، وبنسبة مساهمة من اجمالي النفقات العامة بلغت (7,5%) فيما لم تبلغ نسبة

1 ماهر موسى العبيدي، تخطيط موازنة الدولة وأثره في ترشيد الإنفاق العام، النفط والتنمية، السنة الثامنة، العدد الثالث، 1983، ص11.

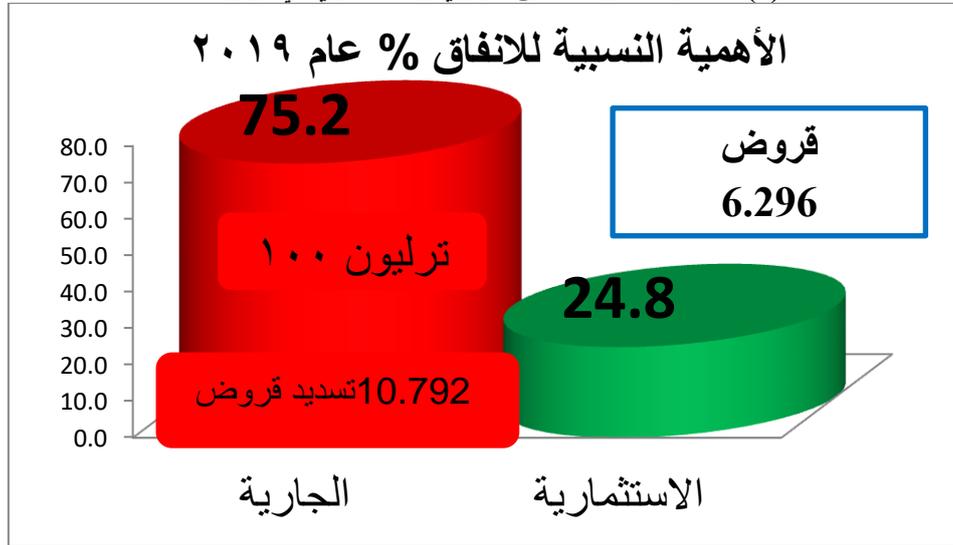
القروض المخططة (نتيجة عجز الموازنة) والموجهة نحو الاستثمارات سوى (22%) وبواقع (6,296) ترليون دينار من اجمالي القروض الموجهة نحو الانفاق الجاري والتي بلغت نسبتها (78%) كما يوضحه الشكل (7)، وهذا بمثابة انذار مبكر للسياسة المالية بوجود خطر على المالية العامة لان القروض توجه نحو الاستثمار وليس الاستهلاك. أن النفقات الاستثمارية التي تراجعت في أغلب سنوات الدراسة كانت من المفترض أن تؤدي الى توسيع الطاقة الإنتاجية والبنى التحتية وتخلق تراكم في رأس المال مساوي لقيمة تلك التخصيصات وبما أن ذلك لم يحصل نتيجة سوء اختيار الأولويات وانخفاض كفاءة التنفيذ للمشاريع ووجود فساداً كبيراً جعل تلك التخصيصات لا تترجم الى مشاريع حقيقية على الأرض أو أنها تقام بمواصفات سرعان ما تتدثر ويعاد التخصيص للمشاريع نفسها لمرات عدة¹.

الشكل (6): الانفاق العام للمدة (2019-2007) مليار دينار



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على دائرة الموازنة العامة للمدة (2019-2007)

الشكل (7): الأهمية النسبية للانفاق الجاري والاستثماري في موازنة 2019



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على موازنة 2019 المنشورة في جريدة الوقائع الرسمية .

1 أحمد حامد جمعة هذال، تحليل استدامة الدين العام في ظل تقلب الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2005-2015)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، ص66، 2018.

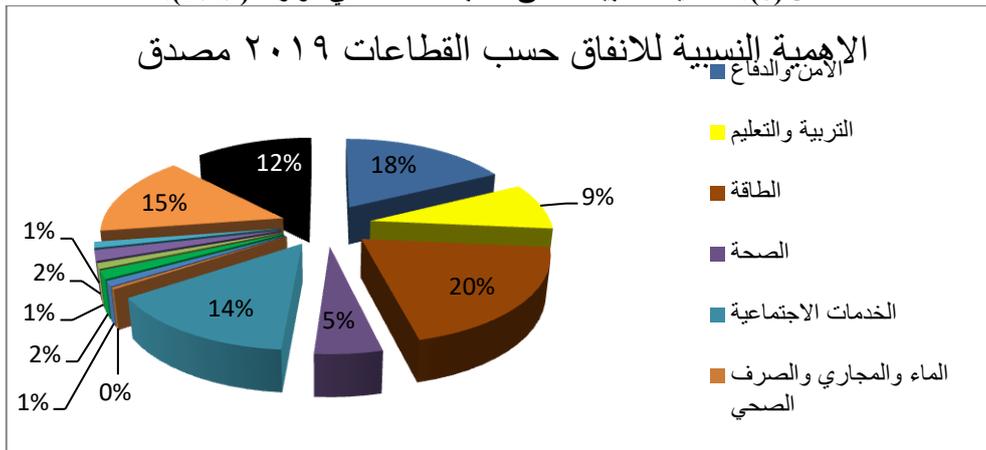
المطلب الثالث، الأهمية النسبية للإنفاق العام،

كما ورد أنف الذكر أن مجموع النفقات العامة في موازنة 2019 بلغت (133) ترليون دينار كما مبين في الشكل (6)، ولأهمية الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية استوجب ان نحلل هذا الجزء من الموازنة بصورة تفصيلية لنتعرف على مواقع الخلل في الموازنة واداءها، ويبين الشكل (8) حجم الإنفاق التشغيلي والاستثماري على الصحة والتعليم، وهما الركيزتين الأساسيتين في اي بلد من بلدان العالم، وبالرغم من حيادية النفقة العامة وفق مبدأ الكلاسيك الا انهم اكدوا على جوانب مهمة من شأنها ان تعمل بصورة تشاكية وداعمة في الاقتصاد، ونلاحظ ان حصة الجانب الصحي في الموازنة بلغ نحو (6) ترليون دينار وبنسبة (6%) من اجمالي الإنفاق العام، استحوذت الموازنة التشغيلية في هذا القطاع نحو (5,717) ترليون دينار، فيما لم تبلغ حجم الاستثمارات في قطاع الصحة الا نحو (351) مليار دينار، وهذا يبين تضخم حجم العاملين في هذا القطاع الذي لا يقابل الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع، اما قطاع التعليم فقد بلغت موازنته اكثر من (11) ترليون دينار وبنسبة (9%) من اجمالي الإنفاق العام، بلغت منه التشغيلية نحو (11) ترليون دينار فيما لم تبلغ الموازنة الاستثمارية في هذا القطاع سوى (275) مليار دينار، وهذا المستوى المتدني لا ينسجم مع مساعي البرامج الحكومية التي تهدف الى رفع معدلات التعليم والتنمية الاقتصادية في البلد.

أما الأهمية النسبية لباقي قطاعات الموازنة فهي كالآتي، فقد بلغت نسبة الجانب الامني في الموازنة العامة نحو (18%) وهذه نسبة كبيرة جداً، وبالرغم من ان العراق قد واجه الصدمة المزدوجة عام 2014 المتمثلة باحتلال جزء من الاراضي العراقية من قبل تنظيم داعش الارهابي وانخفاض اسعار النفط، الا انه يحتاج الى تقليص هذه النسبة ليتمكن بالنهوض بالقطاعات الاقتصادية الاخرى، فضلاً عن ان الخطة الاقتصادية 2018-2020 نصت على احتياج الاقتصاد العراقي الى (220) ترليون دينار من اجل رفع معدلات التنمية الاقتصادية وكما مبين في الشكل (9).

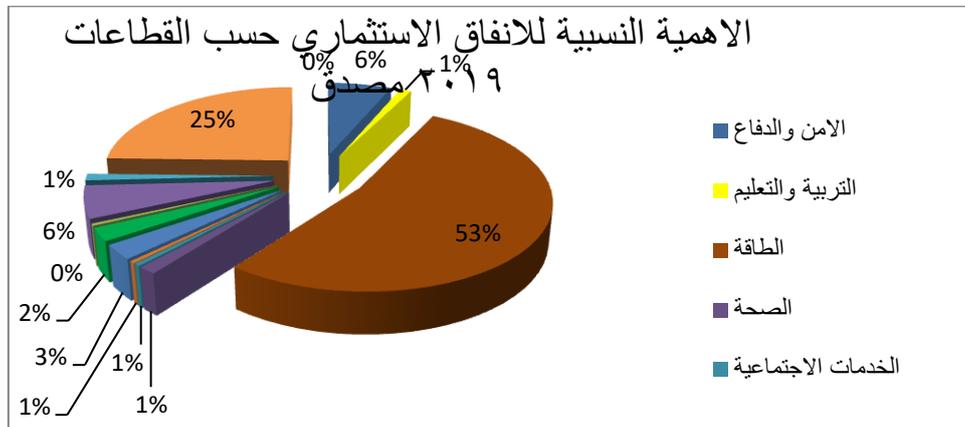
اما الأهمية النسبية لقطاع الطاقة فقد بلغت (21%) والجانب الاجتماعي بلغ (14%)، فيما بلغت نسبة النقل والمواصلات نحو (1%) ولم تبلغ نسبة القطاع الزراعي والصناعي سوى (1%) و (1%) على التوالي وهذه النسبتين جداً متدنية ولا تلبي الطموح ولاسيما مع توجهات الحكومة الجديدة الرامية لرفع نمو القطاع الزراعي والصناعي، فيما بلغت نسبة الادارات المحلية والمركزية نحو (14%) وحجم الديون المحلية والدولية نحو (13%) وهذه النسب المتدنية في الإنفاق على القطاعات المنتجة تبين تضخم العاملين في الدولة بالنظر الى موازنات الجانب التشغيلي في هذه القطاعات، وان نسبة (13%) المستقطعة من الإنفاق غير مستدامة ولا تمثل مبدأ الاستدامة المالية التي يسعى الاقتصاد العراقي تحقيقها.

الشكل (8): الاهمية النسبية للأنفاق حسب القطاعات في موازنة (2019).



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على موازنة 2019 المنشورة في جريدة الوقائع الرسمية.

الشكل (9): الاهمية النسبية للأنفاق الاستثماري حسب القطاعات في موازنة (2019)



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على موازنة 2019 المنشورة في جريدة الوقائع الرسمية.

وينبغي تعديل حجم التخصيصات في الموازنة العامة من وجهة نظر اقتصادية، وفي هذا الصدد يجري المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي^(*) مقترحات لإعادة النظر في تخصيصات الموازنة العامة، والاعتقاد ان هذه المقترحات قريبة من التطبيق وتتسجم مع التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق، ويوضح الجدول (2) تقليص نسبة الأمن والدفاع الى (8,2%) بعد ان كانت (18,18%)، ورفع مستوى التربية والتعليم الى نسبة (15%) بعد ان كانت (8,57%)، اما قطاع الطاقة فتتخفص الى (12%) بعد ان كانت (20) والسبب تحويل جزء من هذا القطاع الى الاستثمار الخاص لكي يتمكن من عملية الجباية والهدر وتحديد حجم الفساد في هذا القطاع، اما الماء والصرف الصحي والمجاري تكون نسبته (5%) بعد ان كانت (0,37%) والسبب في رفع نسبة هذا القطاع انه عاملاً مهماً في تطوير البنى التحتية التي تركز عليها عملية التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الاجنبية نتيجة خلقه لرأس المال الاجتماعي، اما القطاع الزراعي

(*) معهد العراق للإصلاح الاقتصادي (إير) هو معهد ابحاث مستقل مقره في بغداد، ويرأسه الاستاذ الدكتور كمال البصري، مهمته هي مساعدة العراق في انتقاله إلى اقتصاد السوق الحديث من خلال تعزيز الإصلاح القائم على البحوث السليمة ودراسات الحالة، الشبكة الدولية للإنترنت، المزيد يرجى زيارة الرابط التالي: <http://www.iier.org/>

فتكون النسبة المقترحة هي (3%) بعد ان كانت (1,36%)، وهكذا تستمر هذه النسب المستندة على دراسة ذات جدوى اقتصادية من قبل المختصين ذات الشأن الاقتصادي كما مبين في الجدول (2).

الجدول (2): النسب المقترحة لتخصيصات الموازنة من قبل معهد العراق للإصلاح الاقتصادي

الفرق	الاهمية النسبية %		القطاع
	IIER	2019	
-9.98	8.2	18.18	الامن والدفاع
6.43	15	9	التربية والتعليم
-9.42	12	20	الطاقة
2.44	7	5	الصحة
-0.90	13	13.90	الخدمات الاجتماعية
4.63	5	0.37	الماء والمجاري والصرف الصحي
0.82	1.5	0.68	النقل والاتصالات
1.64	3	1.36	القطاع الزراعي
0.61	1.6	0.99	الصناعي
3.18	5	1.82	التشييد والاسكان
0.54	1.54	1.00	الثقافة والشباب والاندية
0.00	13.89	13.89	الإدارات العامة المركزية والمحلية
0.00	13.27	13.27	الديون المحلية والدولية

المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على المستشارين الاقتصاديين في المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي.

المطلب الرابع، تحليل هيكل الانفاق العام على مستوى المحافظات والاقليم

يبين الجدول (4) حجم تخصيصات الانفاق الجاري والاستثماري للمحافظات والاقليم وذلك بعد استبعاد النفقات الحاكمة وتوزيع مبلغ الواحد ترليون على تنمية الاقاليم حسب النصوص المتفق عليها، اذ بلغ اجمالي النفقات العامة نحو (23,335) ترليون دينار، بلغت منها الجارية نحو (18,356) ترليون دينار، فيما بلغت اجمالي النفقات الاستثمارية نحو (4,978) ترليون دينار، ونلاحظ من الجدول (4) والشكل (16) أن أعلى نسبة للإنفاق العام هو من حصة اقليم كردستان وبلغ (41,92%)، وهذه نسبة موازنة الاقليم الجارية والاستثمارية بالنسبة لأجمالي الانفاق بعد استبعاد النفقات الحاكمة، ونلاحظ لو ان الاقليم لم يسدد ما بقيمة (250) الف برميل يوميا كما نص قانون موازنة 2019 فأن هذه النسبة تعادل تقريباً نسب ثمانية من محافظات العراق وهي بغداد (8,84%)، البصرة (15%)، بابل (195%)، نينوى (1%)، ميسان (2,93%)، ذي قار (5%)، واسط (3%)، وصلاح الدين (0,74%)، اما نسبة الموازنة الاستثمارية من اجمالي النفقات الاستثمارية لتنمية الاقاليم، فقد بلغت منها نسبة اقليم كردستان نحو (31%) والبصرة (20%) وبغداد (11%) ونيوى (5%)، وتنخفض لبقية المحافظات تدريجياً وكما مبين في الشكل (17).

أن هذا التوزيع غير العادل سببه الاساسي الاتفاقات السياسية وتأثيرها على الموازنات العامة، فالموازنة العامة لا تعتمد المعايير الاقتصادية والاجتماعية في توزيع النفقات العامة، فإذا تكلمنا عن المعايير الاقتصادية وتحليلات التكاليف والعوائد فهي مبتعدة في هذا الجانب وذلك بالنظر الى انتاجية النفقة العامة وتحقيقها للجدوى الاقتصادية وكما بينا سابقاً، اما من الناحية الاجتماعية فهي لا تقترب من العدالة في توزيع الدخل بين المجتمع، فالمفترض أن يتم تقسيم النفقات العامة بعدالة وهذا يقتضي وجود احصاءات سكانية، ووفق هذا المعيار تتحقق العدالة في توزيع الانفاق العام، والمفارقة هناك دراسات تبين ان عدد سكان الاقليم يبلغ تقريباً (5) مليون شخص (680) الف تقريباً من سكان الاقليم يشغلون وظائف حكومية، بينما عدد موظفي العراق الكلي كما لاحظنا سابقاً بلغ تقريباً (2,900) مليون موظف، وعند مقارنة حجم

النفقات مع السكان نلاحظ أن الفارق كبير بين محافظات العراق والاقليم، فعدد سكان بغداد فقط يتجاوز (8) مليون شخص، إذ نحتاج الى تعداد سكاني يتم العمل بوجبه على توزيع الثروة بشكل عادل. ينبغي ان تعتمد الموازنة العامة على مشروع ادارة المالية العامة الذي نصت عليه لجنة المساعدات الانمائية DAC من أجل تسهيل عملية مراقبة وقياس اداء الانفاق العام والمسؤولية المالية، وتعتمد ادارة المالية العامة على عدد من المؤشرات التي يتم على اساسها تقييم وضع موازنة البلدان، ونظرياً يمكن قياس اداء الموازنة من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية يندرج ضمنها 28 مؤشراً فرعياً: المؤشر A : الذي يعبر عن مدى تطابق الموازنة مع الواقع (الايرادات والنفقات) الفعلية، والمخططة، والمؤشر B : هذا المؤشر له علاقة بشفافية ووضوح الموازنة، والمؤشر C : قابلية دورة الموازنة، ويركز هذا المؤشر على المشاركة في عملية وضع الموازنة العامة، وعملية التنفيذ، فضلاً عن فاعلية جباية الضرائب وكشف مرتبات الاجور، وان وضع وتنفيذ الموازنة العامة لم يكون على اساس التخطيط الاقتصادي والاداري والذي تقره معايير قياس اداء ادارة المالية العامة. بالنسبة لهذه المؤشرات تبين لوضعي الموازنة مدى الانحرافات والصدمات الحاصلة في عملية تنفيذ الموازنة لثلاث سنوات، وأن عملية اصلاح الاختلال الهيكلي في الموازنة يمكن ان تأخذ بديلاً اخرأ عن الاصلاحات التقليدية، وهذا البديل يتم قياسه من خلال الانحرافات في الموازنة، ليتم الاستفادة من تصحيح الاخطاء السابقة، وبناء موازنة على اساس تجاوز تلك الاخطاء.

الجدول (4): هيكل الانفاق العام للمحافظات والاقليم (مليار دينار)

الحسابات الرئيسية	مجموع النفقات الجارية	المشاريع الاستثمارية	اجمالي الموازنة	نسبة المحافظة الى تنمية الاقاليم %	نسبة النفقات الاستثمارية للمحافظة من اجمالي النفقات الاستثمارية لتنمية الاقاليم
اقليم كردستان	8,198.70	1,584.33	9,783.03	41.92	31.83
محافظه البصرة	1,051.73	1,011.18	2,062.91	8.84	20.31
محافظه بغداد	2,949.86	559.03	3,508.88	15.04	11.23
محافظه بابل	949.50	262.75	1,212.25	5.19	5.28
محافظه نينوى	17.58	249.45	267.03	1.14	5.01
محافظه ميسان	459.36	223.90	683.26	2.93	4.50
محافظه ذي قار	977.58	208.15	1,185.73	5.08	4.18
محافظه واسط	599.94	152.81	752.74	3.23	3.07
محافظه صلاح الدين	31.33	141.75	173.08	0.74	2.85
محافظه الانبار	36.47	115.43	151.90	0.65	2.32
محافظه النجف الاشرف	678.87	110.71	789.58	3.38	2.22
محافظه الديوانية	645.18	101.05	746.23	3.20	2.03
محافظه ديالى	811.11	99.91	911.02	3.90	2.01
محافظه كربلاء المقدسة	623.30	95.93	719.23	3.08	1.93
محافظه المثنى	326.43	61.86	388.29	1.66	1.24

الجدول (5): مقارنة النفقات الجارية للعامين (2018-2019) مليار دينار

التغير	النفقات الجارية		مليار دينار
	2019	2018	
2,987.92	8,198.70	5,210.78	اقليم كردستان
187.76	1,051.73	863.97	محافظة البصرة
390.39	2,949.86	2,559.47	محافظة بغداد
151.60	949.50	797.91	محافظة بابل
17.58	17.58		محافظة نينوى
89.60	459.36	369.76	محافظة ميسان
150.98	977.58	826.60	محافظة ذي قار
101.85	599.94	498.09	محافظة واسط
31.33	31.33		محافظة صلاح الدين
36.47	36.47		محافظة الانبار
120.11	678.87	558.77	محافظة النجف الاشرف
107.86	645.18	537.32	محافظة الديوانية
117.95	811.11	693.16	محافظة ديالى
123.20	623.30	500.10	محافظة كربلاء المقدسة
67.30	326.43	259.13	محافظة المثنى

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين الموازنة المنشورة في جريدة الوقائع العراقية للأعوام (2019-2018)

المبحث الثاني، التأثير السياسي في موازنة 2019 المطلب الاول، الاقتصاد السياسي للإنفاق العام،

تتناول ادبيات الاقتصاد السياسي عدة ابعاد لعل اهمها اقتصادي، والثاني سياسي، وينص قانون ادولف فاجنر (Wagner's Law) على ان مستوى الانفاق يتناسب طردياً مع الدخل، وهناك من يرى وجود محددات اخرى تؤثر على مستوى الانفاق العام مثل توزيع الدخل والعدالة فيه معبراً عنه بمعامل جيني (Gini Coefficient) وهو قياس لعدالة توزيع الدخل القومي المعتمد على منحنى لورنز الذي بين خط المساواة المنحصرة بين الواحد والصفر والذي يأخذ عدة اشكال مثل دعم الصحة والتعليم والغذاء اي زيادة الانفاق على السلع العامة وكلما تقترب النسبة الى الصفر كلما كانت هناك عدالة في توزيع الدخل والعكس صحيح، أضف الى ذلك فأن الادبيات تناولت ما يعرف بالمخطط الاجتماعي¹، والذي يفترض ان صانع السياسة او المخطط يعرف تفضيلات المجتمع على وجه واضح ويحدد وفقاً لذلك الاولوية في الانفاق العام، لكن هناك عدة انواع لصانع القرار نذكرها باختصار، صانع القرار الانتهازي والذي يعمل من اجل البقاء في السلطة، وصانع القرار الايديولوجي والذي يخدم افكاره وتبنياته، وصاحب المصالح الذي يخدم الشركات الكبرى، فضلاً عن هذه الانواع هناك عوامل اساسية اخرى لها تأثير على مسار الانفاق ومنها برامج الاصلاح الاقتصادي والمخطط التنموية في الاقتصاد، والوصفات الدولية المتمثلة بالدراسات العلمية².

¹ عبدالله شحاتة، الاقتصاد السياسي لتحديد اولويات الانفاق العام: رؤية عامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة ص3، 2009.

² عبدالله شحاتة، المصدر نفسه، ص8.

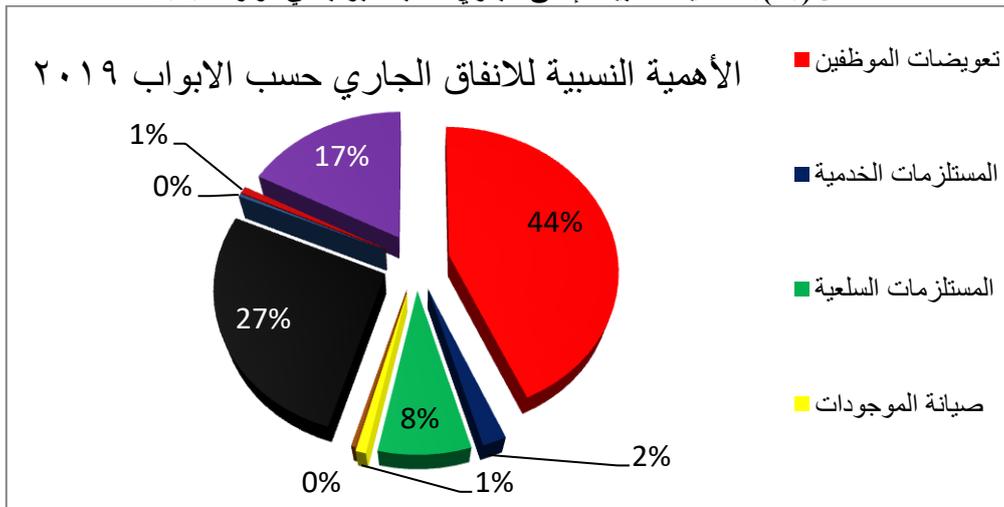
وفي هذا الصدد يمكن تقسيم التأثير السياسي في الموازنة كالاتي:

اولاً، مسار الانفاق التشغيلي حسب الابواب. نلاحظ أنه بالرغم من تأكيد قانون الموازنة في المادة (5) - اولاً، وثانياً، على زيادة تخصيصات احتياطي الطوارئ والبالغ (3) ترليون، لكن الاهمية النسبية لهذا الاحتياطي توزع النسبة الاكبر منها لسد نقص تعويضات الموظفين، ولم يوجه الجزء الاكبر منه الى الجانب الاستثماري الذي بلغت نسبته من هذا الاحتياطي سوى (500) مليار دينار واشترط القانون اضافة هذا المبلغ الى المشاريع التي تحقق نسب انجاز تصل من (80-85%).

ويبين الشكل (10) الاهمية النسبية للإنفاق الجاري حسب الابواب في موازنة 2019، ونلاحظ ان تعويضات الموظفين استحوذت على الجانب الاكبر في الانفاق وبلغت نسبتها (44%)، فيما كانت الديون تستحوذ على (27%) من هذا الانفاق، وبلغت نسبة الرعاية الاجتماعية نحو (17%)، فيما بلغت نسبة المستلزمات السلعية نحو (8%).

إن ارتفاع نسب الانفاق الجاري يعود بالدرجة الاساس الى ارتفاع حجم القوى العاملة وارتفاع حجم ومخصصات النفقات السيادية، ونلاحظ من الشكل (11) تطور القوى العاملة في العراق للمدة (2006-2019)، وبين ان القوى العاملة ترتفع بوتيرة متصاعدة، ولعل السبب في ذلك هو التأثير السياسي في سلوك الانفاق العام عبر الزمن ومع كل دورة انتخابية يزداد الانفاق الجاري نتيجة ارتفاع حجم الوظائف غير المنتجة في الموازنة، ويعزى السبب ايضاً الى اعتماد الاقتصاد العراقي بشدة على العائدات النفطية وهذه توجه الى مختلف القطاعات التي لم تساهم في تمويل نفسها اصلاً، فالقطاع النفطي يشغل اعداد عاملة قليلة نتيجة ارتفاع مستوى التقنيات التكنولوجية المستخدمة، ويعطي اكثر للقطاعات المتخلفة التي لم تستطيع ان ترفع من معدلات نموها، ونلاحظ من الشكل (11) ان اعداد الموظفين بلغ عام 2006 نحو (1,912,605) مليون موظف، وارتفع تدريجياً لبقية السنوات ووصل عام 2014 الى (3,063,472) مليون موظف، فيما انخفض تدريجياً لبقية السنوات ووصل الى (2,941,603) مليون موظف عام 2019، ويعزى السبب في ذلك الى ايقاف التوظيف الحكومي نتيجة الصدمة المزدوجة وانخفاض السيولة المالية التي منعت المالية العامة من زيادة حجم الوظائف.

الشكل (10): الاهمية النسبية للإنفاق الجاري حسب الابواب في موازنة 2019



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على موازنة 2019 المنشورة في جريدة الوقائع الرسمية

الشكل (11): حجم القوى العاملة في العراق للمدة (2006-2019) مليون نسمة



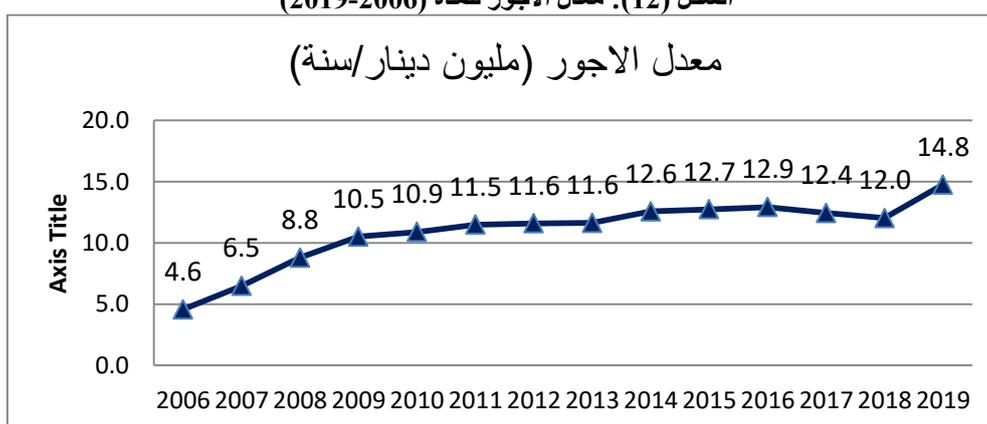
المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق القوى العاملة في موازنة 2019 المنشورة في جريدة الوقائع الرسمية.

ثانياً، إنتاجية النفقات العامة بالنظر لمعدل الأجور: نلاحظ من الشكل (12) مسار معدل الأجور، وبين الارتفاع المتزايد في الأجور والرواتب والتي تكون في جانب كبير منها ظاهرية سببها ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع معدل النمو السكاني، وكانت اقل قيمة حققتها الأجور في العام 2006 وبلغت (4,6%) فيما واصلت هذه النسبة بالارتفاع ووصلت عام 2013 الى (11,6%) فيما بلغ أعلى معدل لها في العام 2019 وبلغت (14,8%)، أن ارتفاع حجم الانفاق العام ولاسيما الزيادة في المرتبات والأجور لا يعني تحسن الوضع الاقتصادي ولربما يعود السبب الأساسي في ذلك هو ارتفاع اسعار النفط ويمكن الاستدلال بذلك من خلال المقارنة بين اسعار النفط في السنوات التي انخفضت فيها اسعار النفط الدولية وبين معدلات الأجور كما مبين في الشكل (12)، والملاحظ ان الصدمة المزدوجة منعت حدوث زيادة في الأجور والرواتب، فالأعوام (2014-2015-2016) كانت تمثل صدمة للاقتصاد العراقي في ظل انخفاض حاد في اسعار النفط الدولية، وعند مقارنة هذه السنوات مع معدلات الأجور في نفس السنوات نلاحظها متقاربة وكانت (12,6%) و(12,7%) و(12,9%) على التوالي، ولو عكسنا هذه الحالة لوجدنا ان معدلات الأجور ارتفعت مرة اخرى بوتيرة متصاعدة ونسبة أعلى من (2%) في عام 2019 مقارنة مع عام 2018، والسبب الأساسي في ذلك هو انتعاش اسعار النفط، وهذا يعكس اختلالاً واضحاً في الجهاز الانتاجي في العراق والذي لا يستجيب بشكل كبير للزيادة في الانفاق العام.

ثالثاً، العدالة في توزيع الأجور والرواتب: بالنظر الى الاشكال (13-14-15) نلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في معدلات الاجر السنوي، ونلاحظ أن مجلس النواب استحوذ على أعلى معدل للأجور وكانت نسبته (14,9%) وتنخفض تدريجياً وتبدأ (وزارة الخارجية ورئاسة مجلس الوزراء ومجالس المحافظات وامانة مجلس الوزراء وهيئة الاستثمار وديوان الرقابة وهيئة الحشد الشعبي)، ويمكن الاستدلال بوجود التفاوت من خلال مقارنة معدل الأجور في باقي وزارات الدولة مثل التجارة وبلغ معدلها (12,2%) والنقل (12,1%) وينخفض هذا المعدل تدريجياً لباقي الوزارات ويصل الى ادنى مستوى له في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبلغ (6,2%).

إن من تداعيات الإيرادات النفطية ان تلجأ الحكومات الى تبني سياسات اقتصادية عقيمة في اثارها متمثلة: بزيادة الرواتب والاجور بعيدا عن حسابات انتاجية العمل فضلاً عن تفاوت الدخول وظهور الطبقات الغنية والفقيرة، كما أن التوسع في خلق عمالة لأغراض غير انتاجية مما ينجم عنهما تضخم بالأسعار، وانتهاج سياسة دعم اقتصادي عشوائية محدثة تشوها في بنية الاقتصاد، والتوجه نحو انفاق غير منتج يهدف في جوهره الى ربط المواطن بالسلطة. اما الانفاق لاغراض سياسية فيتمثل بالمنح والمساعدات وفتح دوائر خارجية دبلوماسية وثقافية لا تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد ولا للمواطنين. اضافة الى ما تقدم فان الدول المصدرة للنفط عادة ما يكون سعر صرف عملتها عاليا نسبيا مما يساهم في رفع اسعار صادراتها وضعف قدرتها التنافسية في السوق العالمية. ونتيجة لكل ما تقدم فان القطاع الخاص في هذه الدول يتمتع بوجود ضعيف و هامشي، ذلك لأنه لا يتمتع بالدعم (كما هو الحال في القطاع العام) وهو يتركز في مجالات الانتاج غير الحقيقي (تجارية وخدمية). ان غياب الدور الحقيقي للقطاع الخاص يعني غياب الابداع وسرعة التكيّف لاحتياجات السوق، وان تفرد القطاع العام بالانتاج وغياب منافسة القطاع الخاص يؤدي الى استمرار تردي كفاءة انتاج القطاع العام¹. ويمكن الاستدلال بذلك من خلال النظر الى الجدول (3) الاحصائي الصادر عن وزارة المالية عام 2016 أذ يبين الترتي الواضح في شركات القطاع العام وتحولها الى شركات خاسرة وعددها الكلي (165) شركة مدروسة وبمجموع كلي للموظفين بلغ (479,1) الف، وبلغ العدد الرباح منها (44) شركة فقط، اي ان نسبة الشركات الربحية الى العدد الكلي بلغ (26%) فقط، وهذه نسبة متدنية جداً، ولو لاحظنا أن وزارة النفط حققت نسبة كبيرة في الشركات الربحية والتي يبلغ عددها (17) شركة من اصل (18) شركة، ويعود السبب في ذلك التقنيات الحديثة المستخدمة في أنتاج هذه السلعة وتلبية طلبها فضلاً عن أن سلعة النفط مزدهرة ولها طلب عالمي كبير وهو مورد لا يمتلكه جميع الدول، بينما نلاحظ أن وزارة الصناعة تمتلك (71) شركة مدروسة بعدد موظفين بلغ (145,6) الف موظف وأن الشركات الربحية تبلغ (12) شركة فقط وهذا هدر لا يستهان به في الانفاق على هذه الشركات، وبالنظر الى الشركات الأخرى نلاحظ لم تحقق وزارة الكهرباء والنقل والدفاع والاتصالات اي شركة رابحة من أصل (24) شركة و (8) شركات و (6) شركات و (3) شركات على التوالي.

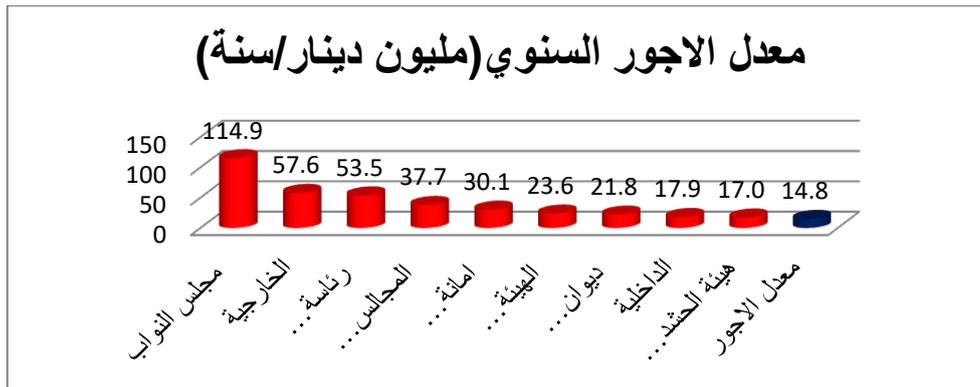
الشكل (12): معدل الاجور للمدة (2006-2019)



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق القوى العاملة في الموازنة العامة (2006-2019) المنشورة في جريدة الوقائع الرسمية.

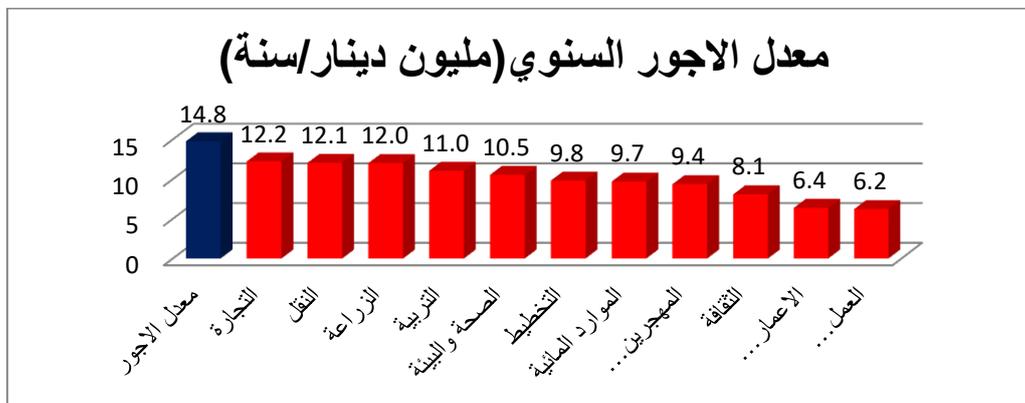
¹ كمال البصري، اشكالية ثروة النفط وتداعيات الديمقراطية في العراق، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، نشر في مركز البيان للدراسات والتخطيط 2016.

الشكل (13): معدل الاجر السنوي في مؤسسات الدولة



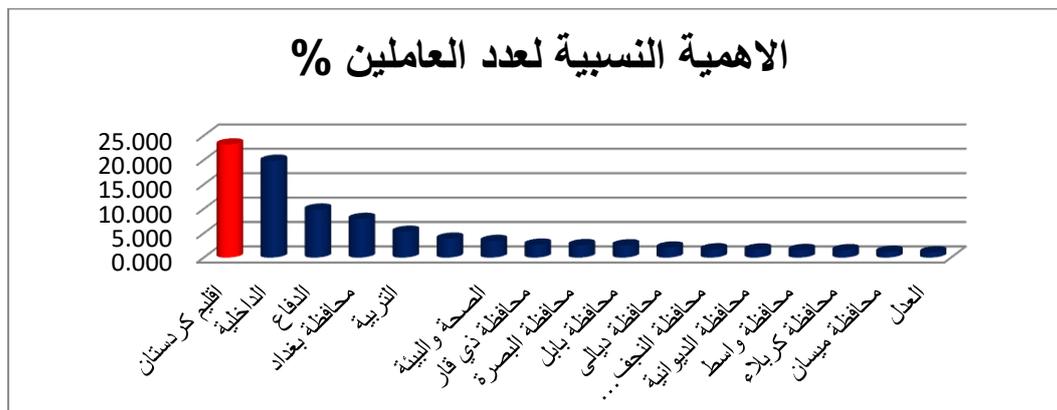
المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق القوى العاملة في موازنة 2019 المنشورة في جريدة الوقائع الرسمية.

الشكل رقم (14): معدل الاجر السنوي في مؤسسات الدولة



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق القوى العاملة في موازنة 2019 المنشورة في جريدة الوقائع الرسمية.

الشكل (15): الاهمية النسبية لعدد العاملين في موازنة 2019%



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق القوى العاملة في موازنة 2019 المنشورة في جريدة الوقائع الرسمية.

الجدول (3): شركات القطاع العام الربحية والخاسرة

عدد الشركات المربحة	عدد الموظفين ×1000	عدد الشركات المدروسة	الوزارات
12	145.4	71	وزارة الصناعة والمعادن
0	83	24	وزارة الكهرباء
17	143.6	18	وزارة النفط
7	37	18	وزارة النقل
0	13.7	8	وزارة الاعمار والاسكان
3	10.5	7	وزارة التجارة
2	4.3	7	وزارة الزراعة
0	20.5	6	وزارة الدفاع
3	2.8	3	وزارة الموارد المائية
0	18.3	3	وزارة الاتصالات
44	479.1	165	المجموع

المصدر: وزارة المالية العراقية (2016)

ملاحظة: تسعة عشر شركة لم يتمكن من دراستها بسبب نقص المعلومات موزعة كالتالي:

12 شركة في وزارة المالية، 4 شركات في وزارة الثقافة، 2 شركة في وزارة الصحة، 1 شركة في وزارة التربية

المطلب الثاني، تحليل شفافية الموازنة العامة في العراق

تعمل الشفافية على وضع المسؤول في دائرة الاتهام اذا خالف قوانين الدولة التي تحد من الفساد الاداري والمالي، ويجب ان يبرز الاتفاقيات والعقود وفق الاعراف والقوانين التي تحد من الفساد لذلك فأنها توفر الحوافز لمراعاة الصالح العام وتضيق مساحة التجاوز على الحق العام، فعندها تحمي المسؤول من الانحراف والفسل في تحقيق واجباته وتخلق حالة ايجابية متمثلة بالانسجام بين المصلحتين الخاصة والعامة، لذلك فإن غياب الشفافية يؤدي الى ان يتعاطم دور المسؤول في تبني الممارسات ذات النفع الخاص او للجماعة، وان يتضاءل دور المواطن لمناصرة برامج الحكومة، الشفافية توفر المشاركة في ابداء الرأي وبالتالي دعم الاصلاح والتطور، وللعراق قوانين تتطلب من المؤسسات الحكومية الالتزام بالشفافية، الا ان واقع الحال هناك عدم اكرتاث بتطبيق القانون (كما هو في قانون الادارة المالية لعام 2004 رقم 94)¹. وتشير احصائيات منظمة الموازنة المفتوحة الى ان العراق يقع في مقدمة الدول التي لا تفصح عن المعلومات المالية في التوقيات التي حددتها الوثائق الثمانية، وبالاعتماد على المعايير الدولية المقبولة يستخدم مسح الموازنة المفتوحة (109) مؤشر لقياس شفافية الموازنة، وتقوم هذه المؤشرات بتقييم ما اذا كانت الحكومة المركزية توفر ثمانية وثائق رئيسية في الموازنة وتكون متاحة للجمهور عبر الانترنت بطريقة شاملة ومفيدة، وتحصل كل دولة على درجة مركبة من (100)، واجرت شراكة الموازنة الدولية (واشنطن) تقريراً على شفافية الموازنة العامة للأعوام (2010-2012-2015-2017) وكانت درجة العراق هي (3) على مؤشر الموازنة المفتوحة في اغلب سنوات التقرير، وكانت النتائج للاطار العام لمؤشرات الموازنة المفتوحة كالآتي:

1- مؤشر البيان التمهيدي للموازنة، ومؤشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية : لم يحرز تقدم نشر الموازنة ما قبل تقديم الموازنة، ويوضح الجدول (6) ان كل سنوات التقرير تحمل اللون الاصفر، وهو ما يعني تم النشر في وقت متأخر، او لم يتم نشر الموازنة في وثيقة البيان التمهيدي عبر الانترنت.:

¹ كمال البصري، بحث القي في وزارة التخطيط بتوجيه من الامانة العامة لمجلس الوزراء بعقد مؤتمرات بعنوان رفع مستوى الاداء الحكومي في مؤسسات الدولة 2019.

- 2- مؤشر الموازنة المقررة: عام 2010 يوضح اللون الاصفر تم النشر في وقت متأخر، او لم يتم نشر الموازنة في وثيقة الموازنة المقررة عبر الانترنت، اما الاعوام (2012-2015-2017) فقد كانت الموازنة المقررة متاحة للجمهور وهذا ما يوضحه اللون الاخضر في الجدول (6).
- 3- مؤشر التقارير الدورية: التقارير الدورية لم تكن متاحة تماما ولم يتم انتاجها حسب التقرير الصادر عن شراكة الموازنة الدولية فأن كل سنوات التقرير تحمل اللون البني (عدم وجود تقارير دورية).
- 4- مؤشر المراجعة نصف السنوية: كل سنوات التقرير لم تحرز تقدما ويوضح اللون الاصفر تم النشر في وقت متأخر، او لم يتم نشر الموازنة في وثيقة مؤشر المراجعة نصف السنوية عبر الانترنت الا عام (2017)، فقد جاء في التقرير ان المراجعة نصف السنوية كانت متاحة للجمهور وهو ما يتوضح في الجدول (6) الذي يحمل اللون الاخضر.
- 5- مؤشر تقرير نهاية السنة: اما هذا المؤشر في عام (2010 و 2012) لم يتم نشر التقرير في نهاية السنة، اما الاعوام (2015 و 2017) فلم يتم انتاج الموازنة.
- 6- مؤشر تقرير المراجعة: هذه الوثيقة للاعوام (2010-2015) لم تكن متاحة، اما عام (2012) فقد كامن متاحة للجمهور، وعام (2017) لم يتم انتاجها.
- 7- مؤشر موازنة المواطن: هذا المؤشر لم يتم نشره ابدأ في كل سنوات التقرير.
- الجدول (6): الاطار العام لمؤشرات شفافية الموازنة في العراق (2010-2017)

Public availability of budget documents from 2010 to 2017

Document	2010	2012	2015	2017
Pre-Budget Statement	●	●	●	●
Executive's Budget Proposal	●	●	●	●
Enacted Budget	●	●	●	●
Citizens Budget	●	●	●	●
In-Year Reports	●	●	●	●
Mid-Year Review	●	●	●	●
Year-End Report	●	●	●	●
Audit Report	●	●	●	●

● Available to the Public ● Not Produced
● Published Late, or Not Published Online, or Produced for Internal Use Only

Source: Research to complete this country's Open Budget Survey was undertaken by: Mohammed Field, Iraqi Institute Economic Reform, Building No 54, 913 Street, AlJadriya, Baghdad, Iraq m.ali@iier.org, Further Information ,Visit www.openbudgetsurvey.org for more information, including The Open Budget Survey 2015-2017.

ونلاحظ من الجدول (7) الذي يوضح مشاركة العامة والصادر عن منظمة شراكة الموازنة المفتوحة لعام (2017)، أن مؤشرات الوثائق في الموازنة العراقية متدنية، وكانت مؤشر الشفافية للموازنة العامة هو (3) من (100) نقطة، وبلغ مؤشر مشاركة الجمهور (صفر) اما الرقابة من قبل السلطة التشريعية فقد بلغ مؤشرها (65) نقطة (درجة الموازنة المفتوحة من 0-40) وجهاز الرقابة الاعلى (58) نقطة (درجة مؤشر

الموازنة المفتوحة من 41-60)، وكان مؤشر استقلال المؤسسات المالية في غير صالح العراق، وان (26) دولة فقط من (115) دولة تتمتع بشفافية كافية في الموازنة في نتائج مسح 2017.

الجدول (7): شفافية الموازنة ومشاركة العامة في عملية الموازنة واجهزة الرقابة 2017

الدولة	مؤشر الموازنة المفتوحة	مشاركة الجمهور	رقابة الجهاز الاعلى	رقابة المشرعين	المؤسسات المالية المستقلة (نعم، لا)
العراق	3	0	65	58	لا
المانيا	50	15	65	62	لا
استراليا	74	49	70	56	نعم
مصر	49	42	39	29	لا
الهند	48	15	40	43	لا
افغانستان	49	15	42	30	لا
كندا	79	39	30	67	نعم

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على منظمة شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة لعام 2017، ص56.

المبحث الثالث، تحليل استدامة الدين العام في موازنة 2019

بلغ حجم الدين الخارجي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي نحو (300%) عام (2005) وهذا سببه حروب النظام السابق واستنزاف موارد الاقتصاد واستدانته من اجل ديمومتها، شكل العراق لجنة لمتابعة الدين الخارجي، وبعد متابعة وجهود فنية ومؤسسية تم التوصل الى اتفاقات مع دول نادي باريس وبعض دول خارج نادي باريس، وتم الاتفاق على حذف نسبة (80%) من الدين الخارجي من اصل (130) مليار دولار والمفترض تكون اخر دفعة عام (2028)، لكن هناك بعض الدول ومنها دول الخليج ترفض عملية شطب الديون البغيضة(*) الى الآن.

بعد تخفيض حجم الدين والمفترض ان يتم رفع معدل النمو الاقتصادي ولاسيما في القطاع الصناعي والزراعي وتقليل الاستدانة ووضع سقف معين له، الا أنه وبسبب التفكير السياسي الريعي الذي قاد الاقتصاد ارتفع حجم هذا الدين الى اكثر من سابقه، وتشير المنظمات الدولية الى أن حجم الدين العام بلغ (160) مليار دولار، وهناك تقريباً (85) مليار دولار ينقسم ما بين دين داخلي وخارجي يدخل ضمن مفهوم الديون البغيضة، وبالرغم من ان هذا الرقم مبالغ فيه لكن يجب ان لا يتم تغافله، لأن هذه المنظمات لديها تعاملات مصرفية ومالية مع الجانب العراقي، وعليه يجب متابعتها وتوحيد حجم الدين المثبت لدى وزارة المالية.

أولاً، العلاقة بين الدين العام والاحتياطات، يبين الشكل (18) الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2015 العلاقة بين الدين العام والاحتياطات النقدية، ويلاحظ أن هناك علاقة عكسية ما بين الدين العام والاحتياطات النقدية، ولعل السبب في ذلك هو عجز الموازنة الممول من الدين العام سواء كان الداخلي أو الخارجي، فضلاً عن انخفاض اسعار النفط الذي يلقي بظلاله على العائدات النفطية التي تحافظ الاحتياطات، إذ أن وظيفة البنك المركزي الاساسية هي المحافظة على الاستقرار النقدي، وبالتالي فهو يضطر في بعض الحالات ان يسحب من الاحتياطات للمحافظة على قيمة العملة المحلية، ونلاحظ من

(*) والمعروف ايضاً بالدين غير الشرعي وهو مصطلح بالقانون الدولي يشير الى ان الدين العام الذي تقتضيه الحكومات لأغراض لا تخدم مصالح البلد لا يجوز الوفاء به ويعتبر القانون هذه الديون شخصية للنظام يتحملها هو وليس الدولة.

الشكل التالي، أن الدين العام وحسب تقرير الاستعداد الائتماني لصندوق النقد الدولي بلغ عام 2013 (73,1) مليار دولار، فيما ارتفع تدريجياً عام 2014 الى (75,2) مليار دولار، وواصل في الارتفاع لبقية الاعوام وبلغ (136,5) مليار دولار عام 2019، فيما انخفضت الاحتياطات في هذه الاعوام وبلغت عام 2013 (77,8) مليار دولار، فيما انخفضت عام 2014 الى (66,7) مليار دولار، وواصلت بالانخفاض وبلغت (39,7) مليار دولار (**)

الشكل (18) العلاقة بين الدين العام والاحتياطات للمدة 2013-2022 (مليار دولار)



المصدر: صندوق النقد الدولي، اتفاقية الاستعداد الائتماني 2015.

ثانياً، الاستدامة في موازنة 2019: تشير مصادر رسمية عراقية لبيانات للدين العام الى انه بلغ نحو (136) مليار دولار، ولعل أحد المؤشرات المهمة الذي يستند عليه تحليل استدامة الدين العام هو نسبته الى (GDP)، وبالتالي ستبلغ من الناتج المحلي الاجمالي اكثر من (65%) وهذا يعني انه تخطى مرحلة الامان ودخلنا بمرحلة عدم الاستدامة، وتحليل استدامة الدين العام (DSA) يعني به قدرة الحكومة على الوفاء بدينها على نحو يسير ولا يؤثر على سيولتها المالية، وكذلك عدم الاضرار بالأجيال المستقبلية من خلال الاستدانة لسد احتياجات الجيل الحالي، او هو ممر زمني لنسبة الدين الى الناتج يتجه الى الاستقرار، أذ هو تحليل يستند على مؤشرات طويلة الامد مثل تحليل سيناريوهات الدين العام والتحليل القياسي، فضلاً عن التحليل قصير الامد ومنه خدمة الدين الى الاحتياطات وخدمة الدين الى الإيرادات... وعلى هذا النحو سيدخل الاقتصاد العراقي ضمن السياسات المتشددة والمعتمدة على (PV) القيمة الحالية للدين العام، لأن هذه السياسات وحسب دراسات اجريت على الاقتصاد العراقي بينت أنه يجب ان لا تتخطى القيمة الحالية للدين العام/GDP عن (50%) وهذه النسبة تتسجم مع واقع الاقتصاد الريعي، بينما نلاحظ أن هذه النسبة تخطت حاجز ال(60%) وهي خطرة حسب المعايير الدولية ومنها معيار او اتفاقية (ماستريخت) في الاتحاد

(**) مصدر الارقام: صندوق النقد الدولي اتفاقية الاستعداد الائتماني مع العراق 2015.

الأوروبي، فضلاً عن القيمة الحالية لخدمة الدين كنسبة من النفقات العامة والإيرادات العامة لا تقل خطورة، إذ بلغت نسبته من الإنفاق أكثر من (8%) فيما بلغت نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات العامة أكثر من (13%) ولو لاحظنا نسبته إلى الإيرادات غير النفطية لوجدنا حجم الخطر المحدق إذا ما انخفضت أسعار النفط، إذ تبلغ هذه النسبة أكثر من (90%).

إن نسبة (65%) هي نسبة كبيرة جداً ولا يستطع الاقتصاد العراقي تحملها في حال حدوث الصدمات النفطية، لأنه لغاية الآن لم يستطع أن ينمي الدخل عبر استثمار بقية الثروات، وتصل نسبة الإيرادات النفطية في موازنة (2019) إلى أكثر من (88%)، وعبء الدين نحو أكثر من (17) ترليون دينار^(*)، وحجم القروض فيها يقترب من (27) ترليون دينار بالاستناد إلى عجز الموازنة إذا لم تسد الزيادة في أسعار النفط هذا العجز، والمفارقة أن حجم الاستثمار الممول من القرض الأجنبية لم يبلغ سوى (6) ترليون دينار. الاقتصاد العراقي لغاية الآن يتوجه إلى الحلول السهلة والسريعة وهي بنفس الوقت خطرة على المجتمع وعلى الأجيال المستقبلية، فضلاً عن أن القانون لم يضع حداً أمام صناع القرار في تحديد نسبة معينة من حجم الدين العام في الدستور أو في قوانين الموازنة العامة، إذ أن حل مشاكل الموازنة وعجزها ليس فقط من خلال التوجه نحو أداة الدين العام، فالضرورة ملحة اليوم لانتهاز فرص ارتفاع أسعار النفط وإنشاء صناديق استثمارية لدعم الموازنة عند حدوث العجز، وتحويل عمل القطاع الخاص من تجاري إلى صناعي حقيقي ينتج ما يحتاجه الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الاهتمام بالحدود المالية وهي أقصى دين ممكن أن يتحملة الاقتصاد العراقي وذلك بربط عملية إدارة الدين العام بتحليل الاقتصاد الكلي وتطوير الأسواق المالية ورفع كفاءة إدارة الدين العام في وزارة المالية وهذه الإجراءات أكثر فاعلية من إعادة هيكلة الدين العام إذا ما تطلب ذلك الذي له تبعات سيئة على الأوراق المالية والسندات السيادية في الأسواق الدولية.

الاستنتاجات والتوصيات الاستنتاجات

1- أن فرضيات الدراسة قد تحققت إذ أن السياسة المالية لا تزال تخضع للاتفاقات السياسية على حساب الجدوى الاقتصادية للموازنة والذي أدى إلى انخفاض كفاءة الإنفاق العام ولاسيما الاستثماري المتدنية نسبته وكما لاحظنا أن عدد الشركات العامة الربحية في الموازنة لا يتجاوز (45) شركة من أصل (165) شركة عامة، وكما نلاحظ في تحليل نسب المحافظات والأقاليم غير العادل. وكذلك فإن اعتماد الموازنة على نسبة (88%) من الإيرادات النفطية يعرضها لمخاطر انخفاض السيولة بسبب تقلب إيرادات هذا المورد، والتي على أثرها وجه قانون الموازنة الاستمرار في الاقتراض الداخلي والخارجي والذي بلغ عددها في الموازنة (27) جهة اقرضية داخلية وخارجية.

2- لا يزال الإنفاق الجاري يهيمن على مجمل الإنفاق، إذ نلاحظ أن الأهمية النسبية للإنفاق الجاري حسب الأبواب في موازنة 2019 لتعويضات الموظفين استحوذت على الجانب الأكبر في الإنفاق وبلغت نسبتها (44%)، فيما كانت الديون تستحوذ على (27%) من هذا الإنفاق، وهذه نسبة كبيرة لا تمكن المالية العامة من الاستمرار لا سيما مع ارتفاع العجز في الموازنة والدين العام والذي خصص منه لأغراض الاستثمار

(*) كما موضح في الجدول (و) في الفقرة الثالث عشر من قانون موازنة 2019، إذ أن الديون في الموازنة تشمل المحلية والدولية والفوائد والتعويضات والتسويات ونفقات لجنة الخبراء ووبرامج خدمية واحتياطي للطوارئ واجور استشارات... الخ.

سوى (6) ترليون دينار، فضلاً عن ان التوزيع غير العادل للموارد المالية في الموازنة، إذ كانت نسبة الاقليم من الإنفاق بعد استبعاد النفقات الحاكمة نحو (41%) وهي تعادل تقريباً نسب ثمان محافظات عراقية. 3- أن المالية العامة في العراق ابتعدت عن تحقيق الاستدامة المالية، لاسيما نلاحظ ارتفاع حجم عبء الدين الموجهة نحو إطفاء الدين والذي بلغ في موازنة (2019) نحو (12) ترليون دينار، وهو اعلى من موازنة (2018) وقدر نحو (8) ترليون دينار، وهذه مبالغ كبيرة ويشكل نسبة تعبر عن عدم الاستدامة، لأن هذا الجزء سيكون بمثابة المبلغ المقطوع من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن ان احد عيوب هذه الموازنة اقرت بأن الاقتراض العام مورد من موارد الدولة، فهو صحيح سابقاً يوصف بأنه يحل مشكلة عجز مؤقت وليس دائمي كما التصق في المالية العامة.

4- قانون الادارة المالية والدين العام في العراق رقم (95) لسنة (2004) لم يلزم الحكومة بالتنفيذية بحجم محدد من الدين العام نسبة الى (GDP) وانما نص على امكانية تخويل وزير المالية بالاستدانة وبالتعاون مع البنك المركزي في ادارة سندات الحكومة العراقية، ولذلك نلاحظ في موازنة 2019 فقرة تخويل وزير المالية بسد العجز عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي من دون تحديد حجم الدين العام بضابطة قانونية تشريعية.

التوصيات

1- اعادة النظر بتوزيع النفقات العامة سواء كانت الجارية أو الاستثمارية بين المحافظات على اساس التعداد السكاني، فضلاً عن تخفيض الإنفاق الجاري وإعادة النظر بسلم الرواتب من اجل تخفيض التفاوت في الدخل، كما ينبغي ان يشكل مجلس الاعمار الاقتصادي وتخصص نسبة لا تقل عن (40%) من الايرادات النفطية لأعمار العراق لتحقيق الاصلاح المالي والاقتصادي.

2- تحديد سعر نفط " وقائي او تحوطي" والسعر الوقائي او التحوطي يعتبر أحد الحلول التي تفرض على المالية العامة في العراق، وهو سعر يقل عن سعر برميل النفط العراقي المباع في السوق النفطية استناداً الى سلة اوبك نحو (10) دولارات عن سعر برميل النفط السائد في السوق الدولية، ويتم تقدير الايرادات العامة على اساس عجز وقائي يبني على الفرق بين اسعار النفط المتحققة واسعار النفط في السوق الدولية، إن السعر التحوطي سيساهم في وضع "مصد مالي" يحول الفرق بين السعر الوقائي والسعر الفعلي الى انشاء صندوق سيادي ينهي عجز الموازنة تلقائياً ليجعل الموازنة متوازنة، وبالتالي سيعمل على ادارة المخاطر وتحقيق الاستدامة المالية التي تهدف الى الحفاظ على هيكل الايرادات والنفقات دون الرجوع الى تصحيح هيكلية.

3- ينبغي على المالية العامة وفي هذا الوقت تحديداً ان تخطط وتضع أهداف تتسجم مع متطلبات الاستدامة المالية، وأن تنمي مشروعات مختلطة يكون القطاع الخاص رائداً له دور حقيقي في صنع القرار وإدامة العملية الإنتاجية، لأنه سيقوم بتوفير عدداً كبيراً من الوظائف التي ستحل جزءاً من مشكلة البطالة بنوعها المقنعة والطبيعية، وسيوفر السلع والخدمات التي تستوردها الحكومة.

4- يجب إضافة فقرة في الموازنة العامة تلزم الحكومة العراقية بعد تجاوز نسبة معينة من الدين العام/الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما يعزز التدابير الرامية الى الانضباط المالي والاستدامة، والبحث عن مصادر أخرى لتنمية الايرادات وتغطية النفقات واستثمار الموارد، بدلاً من التوجه الى الدين العام في كل سنة مالية،

أذ أصبح اليوم التوجه الى الدين العامة ابرز الحلول المالية لسد عجز الموازنة، وهذا بفضل سماح القانون بالاقتراض من دون ضوابط وتنظيم قانوني.

المصادر

- 1- عدنان محسن الظاهر، الموازنات العامة في الدول العربية، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة 2007، ص15.
- 2- ج. اكلي، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الجزء الاول ترجمة عطية مهدي، 1984، ص286.
- 3- عبد الوهاب الامين، زكريا عبد الحميد باشا، الاقتصاد الكلي، دار المعرفة الكويت 1983، ص113.
- 4- ماهر موسى العبيدي، تخطيط موازنة الدولة وأثره في ترشيد الإنفاق العام، النفط والتنمية، السنة الثامنة، العدد الثالث، 1983، ص11.
- 5- قانون الموازنة العامة في العراق لسنة 2019، وزارة المالية العراقية دائرة الموازنة العامة.
- 6- أحمد حامد جمعة هذال، تحليل استدامة الدين العام في ظل تقلب الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2005-2015)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، ص66، 2018.
- 7- معهد العراق للإصلاح الاقتصادي (إير) هو معهد ابحاث مستقل مقره في بغداد، ويرأسه الاستاذ الدكتور كمال البصري، مهمته هي مساعدة العراق في انتقاله إلى اقتصاد السوق الحديث من خلال تعزيز الإصلاح القائم على البحوث السليمة ودراسات الحالة، الشبكة الدولية للإنترنت، المزيد يرجى زيارة الرابط التالي: <http://www.iier.org>.
- 8- عبدالله شحاتة، الاقتصاد السياسي لتحديد اولويات الانفاق العام: رؤية عامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة ص3، 2009.
- 9- كمال البصري، اشكالية ثروة النفط وتداعيات الديمقراطية في العراق، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، نشر في مركز البيان للدراسات والتخطيط 2016.